تحرك عاجل

إعدام ستة رجال عقب محاكمة بالغة الجور

أعدم ستة رجال أمس في مصر، عقب محاكمة بالغة الجور، أمام محكمة عسكرية. حيث قامت قوات الأمن بتعذيب الرجال لإجبارهم على "الاعتراف" بجرائم تتصل بالإرهاب. كما زوّر موظفون رسميون تاريخ القبض على الرجال في الوثائق الرسمية.

والرجال الستة هم **محمد بكري وهاني عامر ومحمد عفيفي وعبد الرحمن سعيد وخالد فرج محمد وإسلام سعيد**، وأعدموا صباح 17 مايو/أيار. وتسلمت عائلاتهم جثثهم لاحقاً من مشرحة زينهم، بالقاهرة.

وأبلغ أحد محامييهم منظمة العفو الدولية أن مسؤولي السجن كانوا قد رحّلوا الرجال من زنازينهم في "سجن طرة" إلى مكان مجهول في 16 مايو/أيار، وعلى ما بدا تمهيداً لإعدامهم.

وكانت محكمة عسكرية قد أدانت الرجال، في أكتوبر/تشرين الأول 2014، بالمشاركة في هجمات مميتة على قوات الأمن، ما بين 13 و19 مارس/آذار 2014. وأكدت "المحكمة العسكرية العليا" الأحكام الصادرة بحقهم في مرحلة الاستئناف أواخر مارس/آذار 2015.

وتعرض الرجال الستة جميعاً للتعذيب على أيدي قوات الأمن لانتزاع "اعترافات" منهم، وفق ما قاله ممثلوهم. كما قام موظفون رسميون بتزوير تاريخ القبض عليهم في التحقيقات، وفي ملف القضية، حيث ادعى هؤلاء أن قوات الأمن كانت قد قبضت على الرجال في 19 مارس/آذار أثناء عملية مداهمة لمستودع تملكه جماعة مسلحة. بينما قالت عائلات الرجال ومحاموهم أن الستة جميعاً كانوا في الحجز في وقت عملية الاقتحام.

ولم يكن بإمكان ثلاثة من الرجال أن يشاركوا في أية هجمات في مارس/آذار 2014، نظراً لأنهم كانوا قيد الاعتقال السري في سجن عسكري. واعتقلت قوات الأمن الثلاثة الآخرين في 16 مارس/آذار 2014، ما يجعل من المستحيل أن يكونوا قد شاركوا في أية هجمات وقعت عقب ذلك التاريخ.

لم يعد مطلوباً من شبكة التحركات العاجلة القيام بأية تحركات إضافية. الشكر الجزيل لجميع من بعثوا بمناشداتهم.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم 15/84. لمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE12/1420/2015/en/

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل

إعدام ستة رجال عقب محاكمة بالغة الجور

معلومات إضافية

داهمت قوات الأمن مستودعاً في قرية عرب شركس، بمحافظة القليوبية، شمالي القاهرة، في 19 مارس/آذار 2014، مدعية أنه يعود إلى جماعة "بيت المقدس" المسلحة. وقال وزير داخلية مصر إن قوات الأمن كانت قد قتلت ستة رجال وقبضت على ثمانية آخرين خلال عملية المداهمة، مناقضاً رواية قوات الأمن التي قامت بالعملية، والتي أعلنت في أحد البرامج التلفزيونية أنها لم تترك أحداً وراءها على قيد الحياة.

وقدم محامو وعائلات محمد عفيفي ومحمد بكري وهاني عامر أدلة على أنه ما كان من الممكن للرجال الثلاثة أن يشاركوا في الهجمات على قوات الأمن في مارس/آذار 2014، لأنهم كانوا محتجزين قيد الاعتقال السري لدى قوات الأمن منذ 2013. إذ كانوا معتقلين سراً في "سجن العزولي"، وهو مرفق عسكري في الإسماعيلية، على بعد 130 كيلومتراً إلى الشمال الغربي من القاهرة.

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على التماسين قدمتهما عائلات الرجال للنيابة العامة للإبلاغ عن اختفائهم القسري. وقال محامو الرجال إن النيابة العامة أمرت بفتح تحقيق في شكويي العائلات في فبراير/شباط 2014، أي قبل شهر من الهجمات المزعومة.

وقال ممثلو عبد الرحمن سعيد وإسلام سعيد وخالد محمد إن الرجال الثلاثة كانوا في عهدة الأمن أيضاً، في 19 مارس/آذار 2014، عندما اتهموا بقتل تسعة من منتسبي قوات الأمن– بمن فيهم ضابطان في الجيش. وقال محاموهم وعائلاتهم إن قوات الأمن كانت قد قبضت على الرجال الثلاثة جميعاً في 16 مارس/آذار 2014، حيث اعتقلت عبد الرحمن سعيد وإسلام سعيد من مكاتب إحدى وكالات السفر، وخالد فرج من بيته.

وتعرض محمد عفيفي ومحمد بكري وهاني عامر للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة في "سجن العزولي" لانتزاع اعترافات منهم، طبقاً لعائلاتهم ومحامييهم. كما قامت قوات الأمن بتعذيب عبد الرحمن سعيد وإسلام سعيد وخالد فرج، في "جهاز الأمن الوطني"، في منطقة لاظوغلي بالقاهرة، عقب القبض عليهم.

ونقل الرجال الستة، بحلول نهاية مارس/آذار 2014، إلى "سجن العقرب ذي الحراسة المشددة"، وهو جزء من مجمع سجون طرة، الواقع جنوب القاهرة. ثم استجوب النائب العام العسكري جميع المتهمين داخل السجن دون إعطائهم فرصة للاتصال بمحامييهم أو بعائلاتهم. وخضع خالد فرج محمد للاستجواب ابتداء في المستشفى، نظراً لإصابة ساقيه بكسور نتيجة للتعذيب. ولم يسمح لعائلات الرجال بزيارتهم حتى مايو/أيار ويونيو/تموز 2014. حيث أبلغوها بأنهم قد تعرضوا للتعذيب بالصعق بالكهرباء على أيدي قوات الأمن، وكذلك بتعليقهم لفترات طويلة في أوضاع مؤلمة.

وكان الشاهد الوحيد في القضية ضابط من "جهاز الأمن الوطني"، حيث تجاهلت المحكمة طلبات محامي الدفاع استدعاء شهود يمكن أن يشهدوا في صالح الرجال. كما قامت قوات الأمن بترهيب شهود الدفاع المحتملين كي لا يتقدموا بشهاداتهم، وفق ما قالت عائلات الرجال.

إن منظمة العفو الدولية تعارض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، نظراً لأن مثل هذه المحاكمات تنتهك الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مؤهلة ومستقلة ومحايدة أنشئت بموجب القانون، وفق ما تكفله المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". أما هذه

المحاكم فلا هي مستقلة ولا محايدة، كما إنها تحرم المتهمين من فرصة الاستئناف الفعال ضد الإدانة والحكم أمام محكمة أعلى. وتناهض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال ودونما استثناء.

وجاءت إعدامات 17 مايو/أيار عقب يوم واحد من إطلاق مسلحين النار في العريش، بشبه جزيرة سيناء، ما أدى إلى مقتل ثلاثة قضاة وسائقهم.

الأسماء: محمد بكري هارون، وهاني مصطفى عامر، ومحمد علي عفيفي، وعبد الرحمن سعيد رزق، وخالد فرج محمد، وإسلام سعيد أحمد.

الجنس: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/84، رقم الوثيقة (MDE 12/1670/2015)، الصادر بتاريخ 18 مايو/أيار 2015